

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠

في شأن بدل التمثيل لأعضاء التمثيل التجاري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السفين الدبلوماسي والقنصل والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٧ ببدل وظائف واعيادات التمثيل التجاري من وزارة الخارجية إلى وزارة التجارة ،

وعل على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بـ لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصل ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتي :

**مادة ١** — يمنع أعضاء التمثيل التجاري في وزارة الاقتصاد بالإقليم المصري بدل تمثيل أصلی بالخارج وبالديوان العام وشارة مائية وبدل تمثيل اضافي وإعانته غلاء معيشة وبدل ملابس وبدل سفر وملف مالية ومصاريف انتقال لهم ولأعائهم وأناثهم ومصاريف علاج وتمريض ووفاة لهم وزوجاتهم وأولادهم وخدمتهم ومن يعولونهم من أفراد أسرهم وذلك على الوجه وبالفترات والشروط المعمول بها أو التي يعمل بها مستقبلاً في شأن الذين يشغلون الدرجات المقابلة من موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصل بوزارة الخارجية .

ويجوز أن يندب موظفون من أعضاء التمثيل التجاري من درجة مدير عام لشغل وظائف وزراء تجاريين ببعض التمثيل الدبلوماسي ويعينون المرتبات الإضافية والمبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة المقررة للوزراء المفوضين بوزارة الخارجية .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١

الخاص بالمساكن الشعبية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعل على القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمساكن الشعبية المعدل

بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٤ ،

وببناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتي :

**مادة ١** — يتعديل بنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النص الآتي :

يتول إنشاء المساكن الشعبية طبقاً لأحكام هذا القانون من ترخيص لهم في ذلك ووزارة الشئون البلدية والقروية من الجهات والأشخاص الآتي بيانهم :

(١) مجالس المديريات وال المجالس البلدية والقروية .

(٢) أصحاب الأعمال الذين ينشئون المساكن لهم .

(٣) الجمعيات التغاؤنية لبناء المساكن وجمعياتها العامة .

(٤) وزارة الأوقاف بما تقيمه من المساكن بصفتها ناظرة مل الأوقاف الخيرية .

(٥) من يشاركون في مناقصة خاصة تجريها الحكومة لبناء المساكن الشعبية ويقبل عطائهم ويراعي في المعاشرة بين العطاءات الأيرة المحددة فيها للساكن .

**مادة ٢** — يسرى كذلك الاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ المشار إليه على المساكن الشعبية التي أنشأتها وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على الأوقاف الخيرية متذبذبة الارتفاع بها .

**مادة ٣** — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم الجنوبي من تاريخ نشره ما

صدر براسه الجمهورية في ١٢ شعبان سنة ١٣٧٩ (٩ فبراير ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

## قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف فقرة أخيرة إلى المادة ٧٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يكون نصها كالتالي :

”ويجوز شغل وظائف الموظفات الالئ يرخص لهن بهذه الإجازة بالتعيين بصفة مؤقتة على أن تخلي عن دعوهن“.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ١٢ شعبان سنة ١٣٧٩ (٩ فبراير ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٠

باعتراض توقيع الاعتماد المدرج تعزيز وزارة الأشغال العمومية  
بالإقليم الجنوبي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بربط  
ميزانية الإقليم الجنوبي للسنة المالية ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ،

وعلى ما ارتآهلجنة الاقتصاد المركبة ؛

قرر :

مادة ١ - يعتمد ميزانية الإقليم الجنوبي للسنة المالية ١٩٥٩ - ١٩٦٠  
قسم ١١ (وزارة الأشغال العمومية) باب ١ - (مرتبات وأجور  
ورواتب ومكافآت) وباب ٣ - (أعمال جديدة) إنشاء ورفع  
الدرجات البالغ صاف تكاليفها ٤٤,٨٠٠ ج (أربعة وأربعين ألفاً وثمانمائة  
من الجنيهات) والموزعة على مختلف الفروع طبقاً للحداول المراقة  
لهذا القرار .

مادة ٢ - تحصل بحصة هذه التكاليف وقدرها ٤٤,٨٠٠ ج (أربعة  
وأربعون ألفاً وثمانمائة من الجنيهات) من القسم ٢٨ (تعزيز الوظائف  
في الوزارات والمصالح) .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر براسة الجمهورية في ١٩ ديسمبر ١٣٧٩ (١٨ يناير ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

وسرى على موظفي التمثيل التجارى الأداريين والكتابيين الذين يندبون  
للعمل بالخارج القواعد المقررة في شأن موظفىبعثات الدبلوماسية  
والقنصلية ومستخدميها من الأداريين والكتابيين ويعنون مثلهم المرتبات  
الاضافية والبالغ الأخرى التي يتلقاها من يشغلون الدرجات المقابلة  
لدرجاتهم .

ويجوز تعين مترجمين وكتبة مؤقتين في الخارج بإذن من وزارة  
الاقتصاد كما يجوز تعين خدم في الخارج وذلك بالشروط والأوضاع  
والمرتبات المقررة في شأن من يعينون من هذه الفئات ببعثات التمثيل  
السياسي .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وي العمل به في إقليم  
المشار إليه ما

صدر براسة الجمهورية في ١٢ شعبان سنة ١٣٧٩ (٩ فبراير ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٠

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٧٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين  
المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛